

١٩٦٧ (رعايا من الدرجة الثالثة ، الاستغلال الاقتصادي ، التقدم البيئي » بسبب عدم منحهم قرصا متكافئة اسوة بالمواطنين اليهود ، منعهم من العمل السياسي والتعبير عن الهوية القومية) • أما فلسطينيو المنفى ، فليس من حل اسرائيلي لقضيتهم سوى المزيد من التشتيت عبر التوطين • وليس ثمة حل أفضل ، بالنسبة اليها ، من ان يكتسبوا جنسيات اخرى ، وان ينسوا ، لى الابد ، كونهم فلسطينيين •

إذا كانت هذه هي الوجهة العامة التي ترسي اتفاقيات كامب ديفيد اسسها ، فماذا يعد لمواجهةها ؟

المواجهة

١ - رفضت الدول العربية باسرها اتفاقيات كامب ديفيد • ويمكن تصنيف هذا الرفض ، بحسب الخريطة السياسية العربية الراهنة الى :

أ - رفض (بزعامة السعودية) يهدف الى تطوير اتفاقيات كامب ديفيد ، من خلال الضغط على الولايات المتحدة ، وبالولايات المتحدة على اسرائيل ، ليصبح بالامكان انضمام اطراف عربية اخرى •

ب - رفض (جبهة المصمود والتصدي) يقوم على « اعادة التوازن الاستراتيجي الى المنطقة ، بعد خروج النظام المصري ، من ساحة الصراع ، ضد العدو الصهيوني » ، بشكل يسمح بتحقيق التسوية المتوازنة ، عبر مؤتمر جنيف ، بمشاركة الاتحاد السوفياتي وجميع اطراف النزاع بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية •

هذان هما الاتجاهان اللذان يتحركان الآن على امتداد الساحة العربية • يتعارضان حيناً ، ويتقاطعان احياناً ، وينسقان غالباً •

يتعارضان في مدى العلاقة بالسوفيات ، وحجم الدور السوفياتي •

يتقاطعان في ضرورة حشد الطاقات العربية واستغلالها جميعاً •

ينسقان ، كما يبدو ، بحيث لا يتحول التعارض الى انقسام نوعي يلغي امكان حشد الطاقات ، ولا ينحصر التقاطع في حدود تؤدي الى خسارة دعم الصديق السوفياتي •

ويجدر بنا ان نلاحظ ، في مجال اعتماد جبهة المصمود والتصدي ، العلاقة بالسوفيات ، عاملاً أساسياً من عوامل التصدي لتناوئ — كامب ديفيد ، ان استخدام هذا العامل ، يتم ضمن الاطر التي رسمتها سابقاً التجربة اناصرية في مصر ومثيلاتها في العالم العربي •